عقود المستقبليات وأنواعها

الدكتورة فاطمة الفرحاني

عضو في مختبر الأصول الشرعية للمعاملات والكونيات سايس بالمغرب

تعتبر عقود المستقبليات من العقود الحديثة التي يتم تداولها على نطاق واسع في الأسواق المالية العالمية، حيث يبلغ التداول في هذه العقود أرقاما فلكية، وللتعرف على هذه العقود قمت بدراسة النقط التالية:

النقطة الأولى: مفهوم عقود المستقبليات

١-هناك تعاريف متعددة لعقود المستقبليات منها:

عرفت بأنها: "عقود مستحدثة يتم التعاقد فيها إما على سلعة أوراق مالية[١] أو سندات[٢] لكن التقابض بين المتعاقدين يجري لاحقا في وقت يسمى التصفية، أي أن هذه العقود تقوم على أساس تأجيل البدلين"[٣].

يظهر من هذا التعريف أن العقد المستقبلي عقد يبرم حالا، مع تأجيل تسليم المبيع والثمن في وقت محدد في المستقبل، وهذا خلاف لما تظهره التسمية أن التعاقد هو المؤجل إلى وقت مستقبلي.

ولها تعريف آخر وهو: "أنها عقد نمطي يبرم بين طرفين لبيع أصول مالية معينة وشرائها، على أن يتم تسليمها واستلام الثمن في وقت لاحق يتفق عليه، مع قيام الطرفين بإيداع تأمين إلى مؤسسة التسوية أو السمسار بالسوق ضمانا للوفاء بالعقد ويتم المتاجرة بهذه العقود ببيعها مرات عديدة في السوق، قبل حلول تنفيذ الصفقة، والتي تنتهي-غالبا-بتسوية المراكز المالية للطرفين"[٤].

يظهر من هذا التعريف أن في هذه العقود لا توجد علاقة مباشرة بين العاقدين فيها كما هو الحال في العقود العادية، حيث يكون البيع والشراء بين البائع والمشتري ويتم التسليم والتسلم في الثمن والمثمن مباشرة بينهما، وإنما يجري التسليم بواسطة مؤسسة التسوية، فالمشتري والبائع تكون علاقته بمؤسسة التسوية ولا توجد علاقة مباشرة بينهما.

١- الأوراق المالية: هي الصكوك التي تصدرها الشركات أو الدول من أسهم وسندات قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية"البورصة".(عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص:196.)

٢ - السند: صك يتضمن تعهدا من المصرف أو الشركة أو نحوها لحاملها بسداد مبلغ مقرر في تاريخ معين، نظير فائدة بسبب قرض عقدته شركة أو هيئة قد تحتاج إلى مال لتوسيع أعمالها.(سعد بن ترك الخثلان، فقه المعاملات المالية المعاصرة، ص:31).

٣ -رحال إسماعيل بالعادل، مقابلة الدين بالدين، ص: 268.

٤ -عبد الرحمن بن عبد الله الخميس، المخاطر في المعاملات المالية المعاصرة، ص:247.

٢-عناصر العقد المستقبلي:

أ-السعر في المستقبل: هو السعر الذي يتفق عليه الطرفان في العقود المستقبليات لإتمام تبادل الصفقة محل العقد في المستقبل.

ب-تاريخ التسوية أو التسليم: هو التاريخ الذي يتفق عليه طرفي العقد لإتمام عملية التبادل.

ج- محل العقد: يقصد بمحل العقد الشيء المتفق على بيعه وشرائه بين طرفي العقد وإن لم يكن بصفة مباشرة، والذي قد يكون بضائع، أو أوراق مالية، أو مؤشرات، أو عملات.

د- المشتري والبائع: وهما المستثمران. فالمشتري في العقد وهو الطرف الملتزم باستلام الشيء محل العقد نظير دفع السعر المتفق عليه للطرف الثاني (البائع) في التاريخ المحدد في المستقبل. أما البائع في العقد وهو: الطرف الملتزم بتسديد الشيء محل العقد نظير الحصول على السعر المتفق عليه من الطرف الأول، أي مشتري العقد في التاريخ المحدد. ومهمتهما في العقد هي تنفيذ الالتزام الذي اتفقا عليه مع مؤسسة التسوية.

ذ- سوق العقود المستقبليات: هي أسواق خاصة تتعامل بالعقود المستقبلية، بها بيوت لتسوية الصفقات.

هـ- الوسطاء: هم السماسرة، ومن يقوم بعملية البيع والشراء نيابة عن المستثمرين الأصليين، حيث إنه لا يستطيع من يريد الاستثمار في أسواق العقود المستقبلية من غير أعضائها أن يشتري أو يبيع فيها إلا عن طريق بيت السمسرة، وهذا السمسار قد لا يكون عضوا في أحد هذه الأسواق، وإنما يتعامل مع أحد أعضائها مقابل عمولة.

النقطة الثانية: أنواع عقود المستقبليات

يوجد أنواع متعددة من عقود المستقبليات التابعة للأصول والسلع المتداولة في السوق أهمها:

أولا: عقود مستقبليات السلع

ومن أهمها:

- الحبوب والزيوت والقمح والذرة والأرز والشعير والفول والزيوت النباتية.
- المنتجات الغذائية مثل: السكر والعصير والقهوة ونحوها.
- والمنتجات الحيوانية تشمل اللحوم والماشية.
- المنتجات الخشبية والأنسجة والقطن.

– والمعادن الثمينة الذهب والنحاس والفضة والبلاتين.

– والمواد الخام مثل النفط الخام والبنزين والغاز الطبيعي.

– منتجات البترول والكهرباء.

أما السلع المصنعة كالسيارات، أو السلع غير القابلة للتخزين كالطماطم لا ترد عليها العقود المستقبلية؛ لأن هذه العقود ترد على السلع التي يمكن ضبطها من حيث الكمية والجودة (قابلة للتنميط)، وأن يوجد طلب كثير على السلعة، كما يجب أن تكون السلعة قابلة للتخزين حتى يمكن توفيرها في التاريخ المحدد، وأن تكون السلعة ذات قيمة مقارنة بحجمها[1].

ثانيا: عقود مستقبليات على الأوراق المالية والعملات

– الأوراق المالية: الأسهم والسندات كأذونات الخزينة وسندات الخزينة ومؤشرات الأسهم[2].

– والعملات: مثل الدولار والين واليورو[3]، حيث إنه يتم من خلال التعاقد على تسليم قدر معين من عملة أجنبية ما، في تاريخ لاحق محدد ثم يصبح بعد ذلك قابل للتداول، محققا لعائد أو خسارة على حامله.

النقطة الثالثة: كيفية التعامل في عقود المستقبليات

إجراءات وآليات العقود المستقبلية كما يلي[4]:

يقوم الراغبون بالتعامل بعقود المستقبليات بالاتصال بأحد بيوت السمسرة التي تتعامل بهذه العقود، والاتفاق معها على القيام بدور الوسيط في تعاملاته.

يتفاوض بعدها العميل مع بيت السمسرة على مقدار العمولة التي سيأخذها مقابل وساطته في إبرام عقد مستقبلي بشراء أصل أو سلعة مما يتداول في سوق العقود المستقبلية أو بيعه.

ثم يقوم العميل بفتح حساب لدى الشركة أو ما يسمى ببيت السمسرة، لإيداع تأمين ابتدائي أو هامش ابتدائي قد تم التفاوض عليه من قبل، وهو يختلف باختلاف الأصل محل العقد واختلاف البورصة محل العقد، وهو قرابة من ٥٪ إلى ١٠٪ من القيمة الكلية للعقد.

---

[1] -مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2/ص944.

[2]- أسامة بن محمود بن محمد اللاحم، بيع الدين بالدين وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي، ج2/ص615.

[3]- الدولار: الوحدة النقدية الأساسية لعملة الولايات المتحدة الأمريكية، الين: عملة يابانية، اليورو: العملة الموحدة لدول الإتحاد الأوروبي رمزها€.

[4]- أسامة بن محمود بن محمد اللاحم، بيع الدين بالدين وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي، ج2/ص619، عبد الرحمان بن عبد الله الخميس، المخاطر في المعاملات المالية المعاصرة، ص:256.

يصدر العميل بعد هذه الإجراءات أمرا لبيت السمسرة بشراء أصل أو سلعة مما يتداول في أسواق العقود المستقبلية أو بيعه مع تحديد شهر التنفيذ، وقد يتم تحديد سعر التنفيذ أو تركه لبيت السمسرة بناء على أفضل سعر يمكنه أن يحصل عليه.

تقوم بعد ذلك الوحدة المختصة بالعقود المستقبلية في بيت السمسرة بفتح حساب خاص لكل سلعة يتعامل فيها العميل، يطلق عليه حساب السلعة أو حساب المتاجرة ويودع العميل في هذا الحساب الهامش المبدئي.

فيقوم بيت السمسرة بالاتصال بممثله في سوق العقود المستقبلية بتبليغه أمر العميل، وهذا الأخير فور تلقيه الأمر يتوجه إلى غرفة التعامل المتخصصة للتعامل بالسلعة أو الأصل المطلوب شراؤه أو بيعه، للقيام بالعملية المعتادة على القيام بها هناك وتنفيذ جميع الإجراءات الخاصة بهذا النوع من التعامل.

يأتي في الأخير دور بيت التسوية أو غرفة المقاصة –التي تعد وسيطا وضامنا لكل عملية التعاقد، حيث تضمن للمشتري قيام البائع بالوفاء بالتزاماته، وتضمن للبائع التزام المشتري في الوفاء بالتزاماته، وتقوم بتسجيل جميع المعلومات.